بقيمة 6.8 ملايين دينار

«المالية» توقع مع تحالف شركات عقد مشروع تنفيذ نظم المعلومات الجغرافية

وقعت وزارة المالية الكويتية عقد مشروع تنفيذ نظم المعلومات الجغرافية مع تحالف من الشركات العالمية والمحلية بقيادة شركة (زاك سولوشنز) المحلية المعنية بأنظمة الحاسب الآلي لتحديد وإدارة ومراقبة أملاك الدولة العقارية.

وقال وكيل وزارة المالية خليفة حمادة في كلمة له خلال حفل توقيع العقد إن المشروع الذي يستغرق تنفيذه اربع سنوات وبقيمة 8ر6 مليون دينار كويتي (الدولار الأمريكي يعادل 302ر0 دينار) يأتي ضمن خطة البلاد الانمائية بما يهدف إليه من تطوير نظام شامل لنظم المعلومات الجغرافية المؤسسية.

وأضاف حمادة أن المشروع يستهدف رفع كفاءة الاعمال بإدارة نزع الملكية للمنفعة العامة وادارات عقود أملاك الدولة ويتضمن بناء كوادر وطنية متخصصة في مجال نظم المعلومات الجغرافية منوها بالفوائد العديدة التي سيعود بها المشروع على البلاد بصفة عامة وعلى الوزارة بصفة خاصة.

وأوضح أن المشروع سيقوم لأول مرة بربط معلومات وبيانات الأراضي والوثائق بمواقعها على الخرائط مشيرا إلى أن النظام المزمع انشاءه من شأنه توفير معلومات دقيقة عن قيمة الأصول العقارية المملوكة للدولة وتتبع تغيرها بالزيادة أو النقصان بشكل لحظي.

وبين أن المشروع يساهم في الحفاظ على الخرائط والمخططات والوثائق ذات القيمة التاريخية من خلال ترميم التالف منها وحفظها إلكترونيا مبينا ان المشروع يستهدف أيضا رفع كفاءة عمليات متابعة المخالفات وتوقيع الغرامات على المخالفين وإزالة التعديات.

وأوضح أن المشروع سيصدر خرائط ومخططات حديثة لأملاك الدولة فضلا عن وضع الاليات اللازمة لتحديثها باستمرار مبينا انه يساعد في تطوير وتبسيط عمليات الترقيم والتعويض فيما يتعلق بأعمال نزع الملكية.

وذكر أن المشروع يزيد من دقة اعمال الحصر والتدقيق والتفتيش الميداني باستخدام تطبيقات الأجهزة الذكية المحمولة ويوفر النظام الناجم عن المشروع العديد من الخدمات الإلكترونية المقدمة لجمهور المتعاملين مع الوزارة.

وأكد حمادة حرص الوزارة منذ بداية المشروع على التعاون والتنسيق الكامل مع مختلف جهات الدولة وعملها على تطوير اتفاقيات لتبادل البيانات المتوفرة تمهيدا لتوقيعها مع الجهات ذات العلاقة بما يضمن عدم تكرار إنتاج تلك البيانات توفيرا للوقت والجهد.

وأشار إلى اتباع وزارة المالية المعايير والمقاييس الموضوعة من قبل اللجنة الوطنية لتسيير نظم المعلومات الجغرافية بدولة الكويت بما يضمن التكامل والتناغم بين النظم المطورة حاليا في جهات الدولة ذات العلاقة.

قال وكيل وزارة المالية الكويتية خليفة حمادة اليوم الثلاثاء ان استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في بريطانيا متنوعة ومتعددة ولن تتأثر من انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بشكل كبير.

من جهته قال الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة في الوزارة عبدالغفار العوضي إن وزارة المالية اتبعت في التخطيط والاعداد لهذا المشروع اسلوبا علميا وعالميا حيث كلفت فريقا من المستشارين الدوليين لتحليل وتحديد وتطوير برنامج يشمل مواصفات النظام ومتطلبات التنفيذ والتخطيط لعمليات التنفيذ المختلفة.

وأضاف العوضي الذي يشغل أيضا منصب رئيس فريق المشروع في كلمة مماثلة ان المدة الزمنية المقررة للمشروع هي اربع سنوات منها سنتان للتنفيذ وخلال هذه المرحلة يتم مراجعة احتياجات الوزارة وتوريد الأجهزة وتصميم البرامج والتطبيقات وانشاء مركز لنظم المعلومات الجغرافية والقيام باعمال المسح الضوئي للمستندات واعمال المساحة الارضية والتصوير الجوي.

وذكر أن السنة الثالثة للمشروع تتضمن مرحلة التشغيل والصيانة حيث تقوم الشركة المنفذة بالبدء في تشغيل النظام جنبا الى جنب مع موظفي الوزارة وخلالها يقوم موظفي المركز والادارات المعنية باختبار النظام والتدريب العملي على تشغليه حتى يتم تأهيلهم لتولي مسؤولية النظام وتشغليه بشكل كامل.

وأضاف أن السنة الرابعة للمشروع مخصصة للكفالة والضمان وخلالها يعمل النظام بشكل كامل من خلال موظفي الادارات المعنية ويقتصر على دور الشركة المنفذة فيها على ضمان وكفالة ومكونات المشروع.

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة شركة زاك سولوشنز جابر الكاظمي إن مشروع نظم المعلومات الجغرافية المزمع إنشاءه يعتبر من افضل المبادرات والممارسات على المستوى العالمي متوقعا ان يكون مثالا يحتذى به على صعيد الشرق الأوسط.

وذكر الكاظمي أن المشروع سيعمل على تأسيس قاعدة بيانات جغرافية تتضمن صور اقمار صناعية حديثة لدولة الكويت وصور مسح جوي ذات مستويات عالية من الدقة والحصول على بيانات رقمية لتحديد حدود الأراضي المملوكة للدولة وبياناتها التفصيلية والتي سيتم التدقيق عليها من خلال عمليات المسح الارضي.

وأضاف انه سيتم دمج جميع المعلومات لتكون الركيزة الاساسية التي يتم استخدامها من خلال نظام لتفعيل العديد من الخدمات الالكترونية وتنظيم آليات العمل اليومي مؤكدا على اهمية التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية لتنفيذ المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على مسيرة البلاد التنموية.

يذكر أن تحالف الشركات العالمية والمحلية الذي وقع العقد مع وزارة المالية الكويتية مكون من شركة (زاك سولوشنز) الكويتية بالتحالف مع شركة اكسيلا الامريكية وتحت اشراف استشاري المشروع شركة جيسكون الالمانية.

جانب من توقيع الاتفاقية

وسط تماسك أسهم قيادية وترقب للمحفزات الإيجابية

أسهم العقار تنقذ المؤشر السعري من الهبوط

انهى سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تعاملات أمس الثلاثاء على تباين المؤشرات الرئيسية الثلاثة وسط تماسك اسهم قيادية وترقب المتعاملين لأي محفزات ايجابية من شأنها تعويض السوق للخسائر التي مني بها خلال الفترة الماضية.

وبدا من خلال أوامر الشراء والبيع خلال الجلسة عودة نمطية الضغوط البيعية على اسهم تشغيلية شهدت ارتفاعات في الجلستين الماضيتين مما اثر على دفة الأداء وعلى قطاعات مدرجة ما بين الصعود والهبوط وفقا لمتغيرات الطلب والعرض على أسهمها.

وشهدت الجلسة مضاربات على الأسهم الصغيرة ودخول البنوك ضمن الشركات الاكثر ارتفاعا منها بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي إضافة إلى دخول بنك بوبيان في اول ساعة من التداول ضمن الشركات الأكثر تداولا.

وكان لافتا الاثر الواضح لأخبار العديد من الشركات في اتخاذ قرارات المتعاملين في الدخول بأوامر الشراء أو البيع حيث شهد (الوطني) حركة تداول لافتة بعد اعلانه توقيع اتفاقية تمويل مع الشركة الكويتية للستايرين بقيمة 280 مليون دولار مما اثر على تداول السهم بصفقات البيع لينهي السهم تداولاته في المنطقة الحمراء عند سعر 56ر0 دينار.

ومن المتوقع استقرار حركة تداولات السوق بسبب بعض الاعلانات المفاجئة وغير المتوقعة في هذه الفترة من العام التي تتسم بالركود وسط ترقب المتعاملين لافصاحات الشركات عن بياناتها المالية عن الربع الثاني من العام الحالي.

وارتفع معدل القيمة المتداولة إلى 9ر9 مليون دينار مقابل 3ر6 مليون دينار في جلسة أمس الأول الاثنين وارتفع معدل الكميات المتداولة أمس إلى 9ر64 مليون سهم مقابل 8ر62 مليون سهم في الجلسة السابقة (الدولار الأمريكي يساوي 302ر0 دينار).

وشهد القطاع العقاري ارتفاعا بواقع 2ر9 نقطة ليقفل عند مستوى 840 نقطة وارتفع مؤشر الخدمات المالية 9ر1 نقطة مسجلا 4ر558 نقطة كما ارتفع مؤشر التكنولوجيا 8ر4 نقطة ليقفل عند 951 نقطة.

وانخفض مؤشر السلع الاستهلاكية 7ر3 نقطة مسجلا 1177 نقطة فيما ارتفع مؤشر قطاع النفط والغاز 30ر4 نقطة مسجلا نحو 783 نقطة وارتفع مؤشر المواد الاساسية 7ر4 نقطة ليصل الى مستوى 965 نقاط.

وارتفع مؤشر قطاع الاتصالات بواقع 52ر1 نقطة ليصل الى 606 نقاط في حين انخفض مؤشر قطاع التامين 1ر2 نقطة مسجلا 1017 نقطة وانخفض مؤشر قطاع البنوك 12ر2 نقطة مسجلا 784 نقطة.

وحظيت أسهم (دبي الاولى) و(امتيازات) و (وطنية) و (متحدة) و (اولى تكافل) بارتفاعات في حين جاءت شركات (زيما) و (وطني) و(المدن) و (بيتك) و(الاولى) في قائمة الاكثر تداولا وكانت أسهم (زيما) و(وطنية د ق) و (تحصيلات) و(الرابطة) و (تنظيمية) اكثر الشركات انخفاضا.

يذكر ان المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) اغلق تعاملات جلسة امس مرتفعا 12ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 5377 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 95ر9 مليون دينار تمت عبر 2218 صفقة نقدية وكمية اسهم بلغت 64ر9 مليون سهم.

البورصة تغلق على تباين

لصالح الشركة الكويتية للستايرين

البنك الوطني يوقع اتفاقية تمويل بقيمة 280 مليون دولار

وقع بنك الكويت الوطني اتفاقية تمويل مع الشركة الكويتية للستايرين يوفر بموجبها الوطني للشركة تسهيلات مصرفية بقيمة 280 مليون دولار امريكي اي ما يعادل (نحو 7ر92 مليون دينار كويتي).

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني صلاح الفليج في تصريح صحفي ان الوطني يؤكد مجددا على دوره الريادي التنموي الداعم لكبريات الشركات الوطنية مؤكدا حرص البنك على دعم الشركات التشغيلية وتوفير كافة الخدمات لهم سواءالاستشارية منها اوالمصرفية وبما ينعكس على تنمية وتحقيق الاقتصاد الوطني.

وأضاف ان ثقة كبريات المؤسسات والشركات الوطنية في البنك نابعة من تاريخ طويل وقدرته على توفير وترتيب التمويلات الضخمة لافتا الى ان هذا السجل مليء بالإنجازات محليا واقليميا وعالميا مما رسخ مكانة الوطني كبنك تنموي واساس محوري في العملية الاقتصادية ووجهة اساسية لقطاع الشركات.

واشار الفليج الى ان البنك الوطني سيقوم بدور مرتب اساسي للقرض الذي سيخصص لاستخدامات الشركة العامة.

من جانبه قال رئيس التنفيذي للشركة الكويتية للستايرين عادل المنيفي «اننا نفخر بهذه الشراكة مع البنك الوطني لتوفير وترتيب واحد من اكبر القروض لشركة عاملة في قطاع صناعة البتروكيماويات مما يبرهن على قوة مركز الشركة ماليا».

واوضح ان الشركة الكويتية للستايرين ستستخدم التمويل في دعم أنشطة الشركة بالإضافة الى تعزيز بعض الأنشطة التي تدعم المكانة التنافسية لها مشيدا بدور البنك الوطني التمويلي الذي يساهم في دعم وتعزيز القطاع الخاص ككل وخصوصا المجال الصناعي.

وقامت شركة إيكويت للبتروكيماويات بتوفيرالدعم الفني والمالي للشركة الكويتية للستايرين مما ساهم في سرعة انجاز اتفاقية التمويل مع البنك الوطني حيث تتولى شركة إيكويت دور المشغل الوحيد لشراكة إيكويت الكبرى التي تضم بالإضافة الى شركة إيكويت الشركة الكويتية للستايرين والشركة الكويتية لإنتاج البرازيلين والشركة الكويتية للأولفينات ضمن مثلثة عمليات متكاملة في منطقة الشعيبة الصناعية بالكويت.

وتمثل الشركة الكويتية للستايرين التي تأسست في العام 2004 شراكة عالمية بين الشركة الكويتية للعطريات وشركة داو للكيماويات وتعتبر الشركة الكويتية للستايرين الجهة الاولى والوحيدة المصنعة لمادة الستايرين مونمير في الكويت.

■ الفليج : البنك سيقوم بدور مرتب اساسي للقرض الذي سيخصص لاستخدامات الشركة العامة

جانب من توقيع الاتفاقية

أكد أن مصالح الهيئة العامة للاستثمار في بريطانيا لن تتأثر بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي

خليفة حمادة: ننسق مع مؤسسة البترول لتحديد القطاعات التي يمكن خصخصتها

أكد وكيل وزارة المالية الكويتية خليفة حمادة ان استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في بريطانيا متنوعة ومتعددة ، ولن تتأثر من انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بشكل كبير.

وقال حمادة في تصريح للصحافيين ان وزارة المالية ستستمر بإعادة النظر في كل الدعوم ، وفي مقدمتها البنزين ، مشيرا الى ان مجلس الامة اقر مؤخرا التعرفة الجديدة للكهرباء والماء وتم استثناء السكن الخاص منها.

أضاف انه تماشيا مع معطيات إستراتيجية الدين العام ، فانه سيتم تمويل عجز الميزانية في السنة المالية 2017/2016 ، من خلال اقتراض نحو ملياري دينار من السوق المحلي باستخدام أدوات الدين العام ، إضافة الى اقتراض ما يعادل نحو ثلاثة مليارات دينار بالدولار الأمريكي ، بسندات دين وصكوك من الأسواق العالمية ، لتغطية الفرق بين العجز المحقق وحجم الاقتراض المشار إليه من الاحتياطي العام للدولة.

واوضح ان الخصخصة هي احد المحاور الرئيسة التي وردت في وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي التي اقرها مجلس الوزراء في مارس الماضي ، مشيرا الى وجود تنسيق بين وزارة المالية ومؤسسة البترول الوطنية لتحديد القطاعات والخدمات التي يمكن خصخصتها.

العراق استحوذ منها على 81 في المئة

«التجارة»: 19 مليون دينار إجمالي الصادرات الكويتية خلال أبريل 2016

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن إجمالي الصادرات الكويتية خلال أبريل الماضي بلغت نحو 19 مليون دينار كويتي استحوذت الدول العربية على 75 في المئة منها وبنحو 14 مليون دينار بينما استحوذت بقية دول العالم على 25 في المئة (الدولار الأمريكي يساوي 302ر0 دينار).

واضافت الوزارة في تقرير النشرة التجارية لشهر أبريل أن العراق استحوذ على 81 في المئة وبواقع 12 مليون دينار من إجمالي الصادرات الكويتية المنشأ إلى الدول العربية.

وذكرت أن إيطاليا جاءت في مقدمة دول العالم المصدر إليها بقيمة 4ر1 مليون دينار وبنسبة تقدر ب 29 في المئة من اجمالي الصادرات للدول العالم.

واوضحت أن أهم المواد المصدرة للدول العربية خلال الشهر المذكور تضمنت الأكياس الورقية والألياف الزجاجية والعبوات البلاستيكية ومنتجات الألبان إضافة إلى المواد العازلة والبلاستيكية والزيوت والحلويات بينما تمثلت أهم المواد المصدرة لبقية دول العالم في المبيدات الحشرية ومواد البولي إثيلين والسيليكون والواويت سبيرت والدهون الحيوانية.

واظهرت انخفاض اعداد تراخيص الاستيراد الصادرة خلال أبريل الماضي بنسبة 12 في المئة مقارنة بما صدر خلال شهر مارس الماضي حيث بلغ إجماليها نحو 1559 ترخيصا مشيرة إلى انخفاض عدد تراخيص الاستيراد بنسبة 7 في المئة مقارنة بما تم اصداره في الفترة نفسها من العام الماضي.

وبينت أن تراخيص الاستيراد العامة بلغت 1060 ترخيصا في حين بلغ عدد تراخيص الاستيراد المؤقتة 499 ترخيصا وبلغت أعداد تراخيص الاستيراد العامة الجديدة نحو 148 ترخيصا خلال الشهر المذكور مقارنة ب 223 ترخيصا في الفترة ذاتها من العام الماضي وبانخفاض ملموس يقدر بنحو 34 في المئة.

وقالت (التجارة) في تقريرها إنه تم تجديد 912 ترخيصا خلال أبريل الماضي مقابل 944 ترخيصا للشهر ذاته من عام 2015 وبانخفاض قدره 3 في المئة مشيرة إلى إصدار 499 ترخيصا مؤقتا خلال الشهر المذكور وبانخفاض نحو 2 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من عام 2015.

أما بخصوص عمليات دمغ المعادن الثمينة فافادت وزارة التجارة بأنها دمغت نحو 9ر1 طن من الذهب خلال أبريل الماضي بارتفاع قدره 3 في المئة مقارنة ب 8ر1 طن للشهر ذاته من العام الماضي.

واضافت أن كميات الفضة التي تم دمغها خلال الشهر المذكور بلغت 178 كغم بارتفاع قدره 58 في المئة مقارنة مع 113 كغم لشهر أبريل 2015 فضلا عن ارتفاع كميات الأحجار ذات القيمة والتي تم فحصها وتقييمها بنحو 155 قطعة مقارنة مع 90 قطعة لعام 2015.

ولفتت إلى العديد من المؤشرات التجارية التي تعكس الحالة في الاقتصاد الوطني وهذه المؤشرات قد تكون دلالتها مباشرة على حالة الاقتصاد مثل منح الرخص للاستثمارات التجارية.

واشارت إلى تقييد 423 معاملة شركات في السجل التجاري خلال أبريل الماضي في حين بلغ عدد العلامات التجارية التي تم إيداعها 827 معاملة وبارتفاع قدره 20 في المئة.

اما بخصوص الوكالات التجارية فبينت وجود 61 طلب تسجيل وكالة تجارية خلال أبريل الماضي بانخفاض ملحوظ يقدر بنحو 71 في المئة مقارنة مع الشهر ذاته من عام 2015.

وذكرت أن إجمالي عدد التراخيص التجارية لقطاع الشركات خلال أبريل الماضي بلغ 552 مقارنة مع 327 ترخيصا للشهر ذاته من 2015 في حين بلغ إجمالي عدد تراخيص فروع الشركات 211 ترخيصا مقارنة مع 194 ترخيصا في الفترة ذاتها من العام الماضي. وافادت بأن إجمالي التراخيص التجارية لقطاع الأفراد التي وافقت على إصدارها خلال الشهر المذكور بلغ نحو 481 ترخيصا في انشطة اقتصادية متنوعة مبينة أن محافظتي حولي والأحمدي جاءتا بالمركز الأول لناحية عدد التراخيص حسب التوزيع الجغرافي بنسبة مماثلة تقدر بنحو 22 في المئة من إجمالي التراخيص.

واوضحت وزارة التجارة في تقريرها انها قدمت العديد من الدعوم للمواد الإنشائية تقدر بنحو 23 مليون دينار كويتي تم صرفها خلال شهر مارس الماضي بانخفاض نسبته 12 في المئة عن فبراير الماضي.

يذكر أن وزارة التجارة والصناعة تتولى دعم النشاطات التجارية والاقتصادية في البلاد والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات علاوة على إشرافها على الشركات والمحلات التجارية وأعمال التسجيل التجاري وفقا لأحكام القوانين واللوائح.